

Distr.: Limited
11 February 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

قرار اللجنة الخاصة المؤرخ 24 حزيران/يونيه 2019 بشأن بورتوريكو

تقرير أعده مقرر اللجنة الخاصة، بشار الجعفري (الجمهورية العربية السورية)

المحتويات

الصفحة

2	أولا - مقدمة
2	ثانيا - معلومات أساسية
2	ألف - لمحة عامة
4	باء - المركز الدستوري والسياسي
10	ثالثا - التطورات الأخيرة
13	ألف - التطورات السياسية
15	باء - التطورات العسكرية
17	جيم - التطورات الاقتصادية
21	دال - التطورات الإقليمية
21	رابعا - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة
21	ألف - لمحة عامة
22	باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة
22	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

1 - اعتمدت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، في جلستها السادسة المعقودة في 24 حزيران/يونيه 2019، مشروع القرار [A/AC.109/2019/L.7](#) المتعلق بمسألة قرار اللجنة الخاصة المؤرخ 18 حزيران/يونيه 2018 بشأن بورتوريكو. وطلبت اللجنة إلى المقرر، في الفقرة 10 من القرار، أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار. وقد أعدّ المقرر هذا التقرير استجابة لذلك الطلب، وهو ينظر في مسألة بورتوريكو في ضوء التقارير السابقة التي أعدها المقرر والتطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية والإقليمية الأخيرة في بورتوريكو؛ والإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

ثانيا - معلومات أساسية

ألف - لمحة عامة

2 - تقع بورتوريكو في أقصى شرق جزر الأنثيل الكبرى في البحر الكاريبي، وهي أصغر تلك الجزر. وتبلغ مساحتها 8 959 كيلومتراً مربعاً تشمل الجزر الصغيرة المجاورة لها، وهي بييكيس وكوليبرا ومونا. وتغطي الجبال أكثر من ثلاثة أرباع مساحة بورتوريكو، ويبلغ ارتفاع أعلى نقطة في سلسلة الجبال الممتدة على طول الجزيرة 1 338 متراً.

3 - وخلال العقود السبعة الماضية، تحوّلت الجزيرة من مجتمع زراعي إلى مجتمع حضري/صناعي، وتباطأ النمو السكاني وارتفع معدل العمر المتوقع وزاد عدد المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية زيادة هائلة. ويتكلم معظم الأهالي الإسبانية، وإن كان عدد منهم يتكلم الإنكليزية أيضاً.

4 - وقد بلغ عدد سكان بورتوريكو في عام 2014، بحسب تقديرات المصرف الإنمائي الحكومي لبورتوريكو، 3,6 ملايين نسمة، أي بنسبة نمو سكاني قدرها - 0,65 ومعدل صاف للهجرة قدره - 8,93 مهاجرين لكل ألف نسمة⁽¹⁾.

5 - وأفادت وكالة الأنباء إيفي في تشرين الأول/أكتوبر 2017 بأن إعصار ماريا الذي اجتاح بورتوريكو في 19 و 20 أيلول/سبتمبر 2017 أدى إلى تسارع حركة الهجرة من الجزيرة إلى الولايات المتحدة (انظر الفرع الثالث أدناه). فقد غادر ستة آلاف بورتوريكي الجزيرة في الأيام التي أعقبت اجتياح الإعصار مباشرة واتجه أغلبهم إلى ولاية فلوريدا.

6 - وقدرت تقارير أفادت بها محطة تلفزيون CNN آنذاك أن عدد سكان بورتوريكو قد ينخفض بنسبة 20 إلى 30 في المائة بحيث ينخفض عددهم إلى 3 ملايين نسمة أو أقل. ولا توجد بيانات دقيقة عمن دخلوا الولايات المتحدة عبر مدن أورلاندو وتامبا وفورت لودرديل بولاية فلوريدا. وأشارت التقديرات إلى أن عدد اللاجئين الفارين من إعصار ماريا قد يبلغ بحلول كانون الأول/ديسمبر 2017، ما مجموعه 100 000 نسمة. وفي عام 2016، كان 5,4 ملايين نسمة من سكان بورتوريكو يعيشون في الولايات المتحدة. وفي 14 كانون الثاني/يناير 2018، أفادت صحيفة *El Nuevo Día* اليومية البورتوريكية بأن عدد

(1) المصرف الإنمائي الحكومي لبورتوريكو، شعبة التحليل الاقتصادي، كانون الأول/ديسمبر 2014.

الأشخاص الذين غادروا الجزيرة في شهر تشرين الأول/أكتوبر فاق من دخلوها بما مجموعه 85 502 شخصا، وهو ما يمثل ضعف متوسط الحركة السنوية منذ عام 2005 ونسبة 2,6 في المائة من السكان. وكان من المقدر، قبل حدوث الإعصار، أن يتراجع عدد سكان بورتوريكو ليصل إلى 3,2 ملايين نسمة بحلول عام 2020. أما اليوم، فإن مجموع حركة الهجرة قد يزيد، حسب ما أفادت به صحيفة *Claridad*، ليشمل مئات الآلاف من المهاجرين، وهو رقم يتكون أغلبه من الشباب والأشخاص ذوي المهارات الذين يبحثون عن فرص اقتصادية، وإن كان كبار السن والمواطنون من فئات عمرية أخرى يغادرون لأسباب تتعلق بتدهور خدمات الرعاية الصحية بعد العاصفة التي ضربت الجزيرة. ويسهم هذا الأمر في نزوح ذوي الكفاءات من الجزيرة إذ إنّ أغلبية الذين يغادرونها اليوم هم من المهنيين الشباب. ووفقا للبيانات المستقاة من شعبة التحليل الاقتصادي بالمصرف الإئتماني الحكومي لبورتوريكو، أصبح متوسط العمر المتوقع عند الولادة اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر 2014 يبلغ 79,09 عاما بالنسبة لمجموع السكان (82,8 عاما للنساء؛ و 75,46 عاما للرجال). وبحسب المصدر نفسه، بلغ عدد البورتوريكيين الذين استقروا في الولايات المتحدة بين عامي 2000 و 2007 نحو 359 585 نسمة؛ في حين أن عدد من استقروا بها في الفترة ما بين الخمسينيات والثمانينيات قارب المليون. ويشير تقرير التنمية الاقتصادية لعام 2017 *(Informe sobre Desarrollo Económico de 2017)* إلى أنه في الفترة بين عامي 1990 و 2013، طرأت زيادة نسبتها 13 المائة على عدد السكان الذين بلغوا 65 عامًا أو أكثر.

7 - ويُمنح الأشخاص المولودون في بورتوريكو جنسية الولايات المتحدة. ولا يحق لهم التصويت في الانتخابات الرئاسية أو انتخابات الكونغرس في الولايات المتحدة ما لم يكونوا مقيمين فيها. وإضافة إلى ذلك، اعترفت المحكمة العليا لبورتوريكو في أحد قراراتها بالجنسية البورتوريكية. وتصدر إدارة الشؤون الخارجية في بورتوريكو شهادة بهذه الجنسية التي يمكن للبورتوريكيين التماسها وفق جملة من الإجراءات وضعتها الإدارة.

8 - ويتمثل الجانب الرئيسي الذي تختلف فيه مواقف الأحزاب السياسية الكبرى في بورتوريكو في الوضع السياسي النهائي لبورتوريكو. وفي الاستفتاء العام الذي جرى في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، أعرب 54 في المائة من الناخبين عن عدم رضاهم ورفضوا الوضع السياسي الحالي. فالحزب الشعبي الديمقراطي [Partido Popular Democrático] يؤيد تعزيز الوضع الحالي في إطار كمنولث لا تكون بورتوريكو فيه إقليمًا تابعًا ولا مستعمرة. وفي حالة الحصول على مركز الإقليم غير التابع، لن تكون بورتوريكو خاضعة لأحكام البند الإقليمي من دستور الولايات المتحدة. وسيحتفظ سكان بورتوريكو بجنسية الولايات المتحدة، بينما تُمنح بورتوريكو سلطة حكومية أكبر في إدارة شؤونها الخاصة ومزيدا من الحرية في إقامة علاقات إقليمية ودولية. بيد أنه ثمة جناح في الحزب الشعبي الديمقراطي يرغب في أن يتم إضفاء الشرعية مرة أخرى على المركز الحالي للدولة المرتبطة ارتباطًا حرا. ويجذب الحزب التقدمي الجديد [Partido Nuevo Progresista] الاندماج الكامل لبورتوريكو كولاية في الولايات المتحدة. ولا يزال الحزب الشعبي الديمقراطي يتمتع بتأييد يتجاوز بشكل طفيف التأييد الذي يتمتع به الحزب التقدمي الجديد. أما الحزب الثالث، وهو حزب استقلال بورتوريكو [Partido Independista Puertorriqueño]، فيؤيد استقلال الجزيرة. وهناك مجموعات ومنظمات مناصرة للاستقلال لا تشارك في الانتخابات لأنها تعتبر أن الانتخابات في ظل الاستعمار لا تمثل عملية ديمقراطية حقيقية، في حين أن مجموعات ومنظمات أخرى تصوّت لأغراض استراتيجية، فتؤيد مرشح الحزب الشعبي الديمقراطي لشغل منصب الحاكم بغية منع وصول مؤيدي تحوّل بورتوريكو إلى ولاية إلى السلطة.

9 - وتشكلت على مر السنين عدة أحزاب وتنظيمات سياسية جديدة كان منها مثلاً حركة الاتحاد السيادي وحزب العمال الشعبي، وقد شاركت هذه الأحزاب والتنظيمات في الانتخابات، ولكنها لم تحقق سوى نتائج محدودة. ويُذكر مع ذلك أن هذا التطور يعكس مساعي البحث عن خيارات انتخابية جديدة تتجاوز الأحزاب السياسية التقليدية الثلاثة الموجودة في بورتوريكو منذ أكثر من 50 عاماً. وبعض المرشحين المستقلين الذين شاركوا في انتخابات عام 2016 وحصلوا على آلاف الأصوات ولكن لم يتم انتخابهم أيدوا وطالبوا بعملية حرة لتقرير المصير.

10 - وفي عام 2019، اعتمدت اللجنة الانتخابية في بورتوريكو الأحزاب السياسية الجديدة. وستكون حركة انتصار المواطنين (Movimiento Victoria Ciudadana) بديلاً سياسياً جديداً في انتخابات عام 2020. ومن بين قياداتها ألكسندرا لوغارو، التي ترشحت كمرشحة مستقلة في انتخابات عام 2016 والتي تعد منافساً محتملاً على منصب الحاكم في عام 2020، ومانويل ناتال، وهو المشرع المستقل حالياً في مجلس النواب الذي أعلن عزمه على الترشح لمنصب عمدة سان خوان. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الحزب في القضاء على الفساد الحكومي من خلال انتزاع السلطة من الحزب التقدمي الجديد والحزب الشعبي الديمقراطي، اللذين توليا إدارة الحكومة لعقود من الزمن. وتؤيد هذه الحركة عقد مؤتمر دستوري لمعالجة مسألة مركز بورتوريكو.

باء - المركز الدستوري والسياسي

11 - تتمتع بورتوريكو حالياً بمركز الكمنولث لدى الولايات المتحدة. ويرد بيان مفصّل لدستور كمنولث بورتوريكو لعام 1952 في الفقرات من 91 إلى 119 من تقرير مقرر اللجنة الخاصة لعام 1974 (A/AC.109/L.976). وباختصار، تتكون الحكومة من: (أ) حاكم يُنتخب لمدة أربع سنوات في كل انتخابات عامة؛ (ب) جمعية تشريعية تتكون من مجلسين، هما مجلس الشيوخ (27 عضواً) ومجلس النواب (51 عضواً) ينتخبهم كل من تجاوزت سنه 18 عاماً بالاقتراع المباشر في كل انتخابات عامة؛ (ج) ومحكمة عليا ومحاكم أدنى. والولاية القضائية للمحاكم الاتحادية للولايات المتحدة تشمل بورتوريكو. ويمثل بورتوريكو في حكومة الولايات المتحدة مفوض مقيم، وهو عضو في مجلس نواب الولايات المتحدة ليس له حق التصويت فيه، إنما له حق التصويت في أي لجنة من اللجان التي ينضم إلى عضويتها. وفي الانتخابات العامة التي جرت في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، انتُخب ريكاردو روسيلو من الحزب التقدمي الجديد حاكماً وجنيفير غونزاليس من الحزب نفسه مفوضاً مقيمة، وهي أول امرأة تشغل هذا المنصب. وثمة اتجاه جديد بدأ يظهر في سياق الانتخابات ألا وهو خوض مرشحين مستقلين من خارج الأحزاب السياسية التقليدية غمار الانتخابات. وقد حصل هؤلاء المرشحون على ما مجموعه 17 في المائة من الأصوات المدلى بها للمرشح لمنصب الحاكم، وتوزعت بين ألكسندرا لوغارو ومانويل سيدري، المرشحين لمنصب حاكم الإقليم اللذين حصلوا على 170 000 و 88 500 صوت على التوالي. وحصل مرشح مستقل خاض انتخابات مجلس الشيوخ، وهو خوسيه فارغاس، على أكبر عدد من الأصوات (150 000) مقارنة بأي مرشح للهيئات التشريعية. وهناك اتجاه جديد آخر يتمثل في الامتناع عن التصويت في صفوف الناخبين المسجلين، حيث شهدت الانتخابات التي جرت في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 نسبة امتناع عن التصويت بلغت 45 في المائة من الناخبين المسجلين في بورتوريكو والبالغ عددهم 1,3 مليون ناخب.

12 - وتوجد في بورتوريكو مجموعتان من النظم القضائية والإدارية: محاكم بورتوريكو والمحكمة المحلية للولايات المتحدة لمنطقة بورتوريكو، ونظام وكالات بورتوريكو والوكالات الاتحادية. ويعمل هذا النظام الأخير في محاكم بورتوريكو بولاية قضائية محدودة النطاق ولا يمكن اللجوء إليه إلا في القضايا المشمولة بقانون الولايات المتحدة الاتحادي أو في القضايا التي تنتج فيها جنسيات الأشخاص المعنيين، أي حينما يرفع مواطن من دولة ما دعوى ضد مواطن من دولة أخرى. والقضايا التي لها علاقة بالقانون الاتحادي المرفوعة أمام المحكمة العليا لبورتوريكو يمكن أن تُستأنف أمام المحكمة العليا في الولايات المتحدة. وتبت محاكم دائرة الاستئناف الأولى للولايات المتحدة في القضايا المستأنفة من المحكمة الأمريكية المحلية لبورتوريكو التي تعتبر محكمة ابتدائية.

13 - ولم يطرأ أي تغيير على سلطة كونغرس الولايات المتحدة على بورتوريكو حتى بعد إقامة حكومة دستورية لبورتوريكو في عام 1952. ولدى كونغرس الولايات المتحدة، بموجب البند 3 من المادة الرابعة من الدستور، سلطات كاملة على بورتوريكو تشمل مسائل الدفاع والعلاقات الدولية والتجارة الخارجية والمسائل النقدية وغيرها، في حين أن لدى الجزيرة سلطة محلية على مجالات معينة محدودة. وظلت جميع القوانين ذات الصلة بعلاقات بورتوريكو بالولايات المتحدة سارية بناءً على أحكام قانون العلاقات الاتحادية (انظر [A/AC.109/L.976](#)، الفقرات 120-132)، وهو القانون الذي أدمجت بورتوريكو بموجبه في النظم التجارية والجمركية والنقدية للولايات المتحدة منذ عام 1900 من خلال قانون فوركارد وبعد ذلك من خلال قانون جونز لعام 1917. والولايات المتحدة تضطلع أيضاً بمسؤولية الدفاع عن بورتوريكو. وفي عام 1958، طلبت الجمعية التشريعية لبورتوريكو إدخال تغييرات على قانون العلاقات الاتحادية، غير أن هذه التغييرات لم تعتمد. وفي عام 1959، رُفعت إلى الكونغرس ثلاثة مشاريع قوانين تطلب إدخال تغييرات على الوضع السياسي للجزيرة، ولكن لم يتخذ أي إجراء بشأن أي منها.

14 - واستمرت هذه المحاولات الرامية إلى إحداث تغييرات في المركز السياسي لبورتوريكو، ومنها ما بذلته المفوضة المقيمة في كونغرس الولايات المتحدة، إلا أنها باءت بالفشل.

15 - وأجري في عام 1993 استفتاء عام بشأن خيارات تكاد تكون مطابقة لخيارات استفتاء سابق جرى في عام 1967، وأسفر عن النتائج التالية: أيد 48,4 في المائة الوضع الراهن (الكمونولث)، وصوّت 46,2 في المائة لصالح تحوّل بورتوريكو إلى ولاية، واختار 4 في المائة الاستقلال. وبعد صدور هذه النتائج وعقب طلب التوضيح الذي قدمته الجمعية التشريعية لبورتوريكو إلى كونغرس الولايات المتحدة، ردّ الكونغرس بأن التعريف يتضمن تطلعات غير قابلة للتطبيق (انظر [A/AC.109/1999/L.13](#)، الفقرات 172-180). ثم قررت الجمعية التشريعية إجراء استفتاء آخر في عام 1998.

16 - وكانت نتائج الاستفتاء الذي أجري في 13 كانون الأول/ديسمبر 1998 كما يلي: 50,4 في المائة لصالح خيار "لا شيء مما تقدم"؛ وهو خيار أدرج وفقاً لقرار أصدرته المحكمة بناءً على طلب الحزب الشعبي الديمقراطي؛ و 46,7 في المائة لصالح أن تصبح بورتوريكو ولاية؛ و 2,3 في المائة لصالح الاستقلال؛ و 0,3 في المائة لصالح الارتباط الحر؛ و 0,06 في المائة لصالح مركز الكمونولث. وانفرد مؤيدو الاستقلال في الاستفتاء بالتصويت أيضاً لصالح خيار "لا شيء مما تقدم"، وذلك رفضاً منهم لما اعتبروه عملية غير ديمقراطية. وتشكك بعض الفئات السياسية وهيئات المجتمع المدني على نحو متزايد في سلامة الاستفتاءات التي لا تكون حكومة الولايات المتحدة ملزمة بقبول نتائجها، وشككت كذلك في ما إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة حقاً لمنح مركز الولاية لبورتوريكو. ويدعو كثيرون أيضاً إلى إجراء عملية لتقرير المصير وإنهاء الاستعمار وفقاً لقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) وقرارات اللجنة الخاصة في هذا الصدد.

17 - وفي تموز/يوليه 2005، نُظِم اقتراح صوّت فيه 84 في المائة من الناخبين لصالح إنشاء هيئة تشريعية لبورتوريكو ذات مجلس واحد. ومع أن 22 في المائة فقط من الناخبين المسجلين شاركوا في ذلك الاستفتاء، فقد أدت النتائج إلى بدء عملية تُقرّر بموجبها تنظيم استفتاء آخر في عام 2007 يمكن من خلاله تعديل دستور بورتوريكو وإقامة نظام ذي مجلس واحد في عام 2009. لكن المحكمة العليا لبورتوريكو قضت في 29 حزيران/يونيه 2007 بأنه ليس بمقدورها إرغام الجمعية التشريعية على الشروع في عملية تعديل دستوري من أجل إقامة نظام تشريعي بمجلس واحد.

18 - وبعد استفتاء عام 1998، قام رئيس الولايات المتحدة آنذاك وليام ج. كلينتون بتشكيل فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو. وتضم فرقة العمل أفراداً تُدبوا من قبل كل عضو من أعضاء إدارة الرئيس، إضافة إلى الرئيسين المشاركين للفريق الرئاسي المشترك بين الوكالات المعني ببورتوريكو. وفي 5 كانون الأول/ديسمبر 2003، قام رئيس الولايات المتحدة آنذاك جورج و. بوش بتعيين الأعضاء الستة عشر في فرقة العمل، وعدّل في الوقت نفسه الأمر التنفيذي الذي أصدره الرئيس كلينتون، فأصبح مطلوباً من فرقة العمل تقديم تقرير عن التقدم المحرز مرة كل سنتين بدلاً من مرة كل سنة.

19 - وذكرت فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو في تقريرها الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2005 أنه على الرغم من أن مركز بورتوريكو الحالي كإقليم قد يستمر ما دام الكونغرس يريد ذلك، فإن دستور الولايات المتحدة لا يعترف إلاً بخيارين غير إقليميين فقط، وهما مركز الولاية في إطار الولايات المتحدة أو الاستقلال التام. وأعدت فرقة العمل تأكيد الموقف الذي أعربت عنه المحكمة العليا في فتاواها في القضايا التي يطلق عليها عادة اسم "قضايا الجزر"، التي بُت فيها في العقود الأولى من تسعينات القرن التاسع عشر، ومفادها أن بورتوريكو تابعة للولايات المتحدة، لكنها ليست جزءاً منها. واقترحت فرقة العمل عملية من مرحلتين لحل مسألة مركز بورتوريكو. فأوصت أولاً بإجراء استفتاء شعبي توافق عليه الحكومة الاتحادية خلال عام 2006 للتأكد مما إذا كان شعب بورتوريكو يرغب في بقاء بورتوريكو إقليماً تابعاً للولايات المتحدة وخاضعاً لإرادة الكونغرس، أو ينشد طريقاً دستورياً عملياً للحصول على مركز دائم كإقليم غير تابع للولايات المتحدة. فإذا اختار الناخبون تغيير مركز الجزيرة الراهن كإقليم تابع للولايات المتحدة، أوصت فرقة العمل بإجراء استفتاء آخر يتيح لبورتوريكو فرصة الاختيار بين الحصول على مركز ولاية أو الاستقلال. وإذا قرر الناخبون الاحتفاظ بالمركز الحالي، أوصت بإجراء استفتاءات عامة دورية بحيث يبقى الكونغرس على علم برغبات الشعب. ولم يجر استفتاء في عام 2006.

20 - ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه قبل صدور تقرير فرقة العمل لعام 2005 وبعد أن صدر، شكّك البعض فيما إذا كان مركز بورتوريكو كإقليم تابع للولايات المتحدة يتسق مع البيانات التي قدمتها الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة في عام 1953 بعد إقرار دستور بورتوريكو، والتي طلبت فيها شطب اسم بورتوريكو من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وكانت الولايات المتحدة قد ذكرت، في طلبها الرسمي المقدم إلى الأمم المتحدة، أن الكونغرس منح بورتوريكو حرية إدارة شؤونها الداخلية شريطة أن تتقيد بالقانون الاتحادي وبدستور الولايات المتحدة.

21 - وقبل تقديم هذا الطلب، ذكر ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة شفويًا أنه يلزم الحصول على موافقة بورتوريكو والولايات المتحدة لتغيير طبيعة العلاقة القائمة بينهما. وبصرف النظر عن هذا البيان، خلصت وزارة العدل في عام 1959 إلى أن بورتوريكو ما زالت إقليمياً يخضع بشكل تام لسلطة الكونغرس بموجب بند الإقليم الوارد في دستور الولايات المتحدة. وترى مجموعة عريضة من الفئات

السياسية وهيئات المجتمع المدني في بورتوريكو التي شاركت في جلسات استماع اللجنة الخاصة التي عُقدت بشأن بورتوريكو أن عملية استشارة سكان بورتوريكو بخصوص مسألة مركز الإقليم يجب أن تتم وفقاً للقانون الدولي، وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، والقرارات المتعلقة ببورتوريكو التي أصدرتها اللجنة الخاصة منذ عام 1973.

22 - وفي مطلع عام 2007، فتح مجلس نواب الولايات المتحدة باب النظر مجدداً في مسألة المركز السياسي لبورتوريكو حيث ناقشت اللجنة الفرعية المعنية بشؤون الجزر، والتابعة للجنة الموارد الطبيعية، مشروع قانونين الهدف منهما تسوية مسألة مركز بورتوريكو. وفي آذار/مارس 2007، عُقدت جلسات استماع للنظر في هذا الأمر. ولكن مشروع القانونين لم يصدر.

23 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2007، أصدرت فرقة العمل تقريرها الثاني عن مسألة مركز بورتوريكو. وفي هذا التقرير، خلصت الفرقة مرة أخرى إلى أن دستور الولايات المتحدة لا ينص إلا على خيارين، وأعادت تأكيد التوصيات الثلاث التي تقدمت بها في تقريرها لعام 2005.

24 - وعقدت فرقة العمل التي شكلتها إدارة باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة آنذاك، أول اجتماع لها في 15 كانون الأول/ديسمبر 2009، ووسّعت نطاق تركيزها ليشمل المسائل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية لبورتوريكو. ووقع الرئيس أوباما في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2009 أمراً تنفيذياً يحافظ على المهمة الأصلية لفرقة العمل ويطلب إليها إسداء المشورة للرئيس وللكونغرس بشأن السياسات التي من شأنها تشجيع إيجاد فرص العمل وتعزيز التعليم والرعاية الصحية والطاقة النظيفة والتنمية الاقتصادية للجزر، وتقديم توصيات بشأنها.

25 - وفي 3 آذار/مارس 2010، عقدت فرقة العمل جلسات استماع في سان خوان. واتضح من الشهادات وجود توافق في الرأي على وجوب أن تعالج فرقة العمل أولاً وقبل كل شيء مسألة مركز بورتوريكو. كما نوقشت في جلسات الاستماع على نطاق واسع، إمكانية تصرف الجمعية الدستورية كآلية لتقرير المركز السياسي لبورتوريكو في المستقبل. واعترض على إدخال تغييرات ضمن جدول أعمال فرقة العمل، بحجة أنه من قبيل التناقض التحدث عن التنمية الاقتصادية في ظل النموذج الاستعماري. وتضمّن التقرير الثالث لفرقة العمل، الصادر في آذار/مارس 2011، استعراضاً للعلاقة بين الولايات المتحدة وبورتوريكو ومسألة مركز الإقليم، وموجزاً تنفيذياً عن وضعه وتنميته الاقتصادية، وتوصيات بشأن بيبيكس، ووصفاً للخطوات المقبلة لفرقة العمل التي تشمل تنفيذ التوصيات، والنظر في التقارير الواردة من أعضاء الفرقة بشأن مدى أخذ وكالات الولايات المتحدة بالتوصيات المقدمة، وعقد اجتماعي قمة على الأقل في بورتوريكو في السنتين المقبلتين يركزان على مجالات مواضيعية محددة.

26 - ويتألف الجزء الأكبر من مضمون التقرير عن مركز الإقليم من توصيات بشأن إجراء عملية معجلة لاتخاذ القرار بخصوص مسألة مركز الإقليم بحيث يتمكن سكانه من الإعراب عن إرادتهم بخصوص خيارات الوضع، ويتسنى اتخاذ إجراء بحلول نهاية عام 2012 أو بعده. وقد أوصت فرقة العمل بأن خيارات المركز المسموح بها بموجب دستور الولايات المتحدة تشمل اكتساب مركز الولاية، أو الاستقلال، أو الارتباط الحر، أو اكتساب وضع الدولة المرتبطة ارتباطاً حراً (في إطار كمنولث). وتضمّن التقرير وصفاً لكل من هذه الخيارات. وذكرت فرقة العمل تحديداً أن كونغرس الولايات المتحدة له الصلاحية النهائية بخصوص قبول انضمام الولايات؛ وأن الاستقلال التام ينطوي على عملية تحول تشمل فيما تشمله المسائل المتعلقة بالجنسية. وأوصت الفرقة بالحفاظ على جنسية الولايات المتحدة لمواطني بورتوريكو الحاملين لها وقت أي انتقال إلى مركز الاستقلال.

27 - وقبول التقرير الثالث لفرقة العمل بردود فعل متباينة بشأن ما جاء فيه من توصيات بخصوص مركز الإقليم، وذلك حسبما غطتها الصحافة في بورتوريكو، فشملت المؤيدين لخيار مركز الولاية، والمعارضين الداعين إلى تطبيق القانون الدولي على قضية بورتوريكو، ومن ذكروا أن تفضيل فرقة العمل بhamش ضئيل لإجراء استفتاءين يرجح الكفة لفائدة خيار التحول إلى ولاية. وكانت الحجة التي سيقى تأييدا للموقف الأخير أنه في حالة اختيار بقاء بورتوريكو جزءا من الولايات المتحدة، سينقسم مؤيدو خيار الدولة المرتبطة ارتباطا حرا في الاستفتاء العام الثاني بسبب إضافة خيار الارتباط الحر.

28 - وكان هناك رد فعل آخر مفاده أن التوصيات المستفيضة الواردة في التقرير بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية في بورتوريكو مرتبطة بعملية تشاور بشأن مركز الإقليم اعتبرت مؤيدة لمركز الولاية، بما أن التوصيات المتعلقة باقتصاد بورتوريكو تتجه إلى زيادة إدماج الإقليم في الولايات المتحدة بزيادة المراقبة التي تمارسها الوكالات الاتحادية للولايات المتحدة في مجالات التعليم والصحة والأمن ونظام العدالة والاتصالات والطاقة. ومن شأن تصويت شعب بورتوريكو في المستقبل لصالح مركز الكمنولث أن ينطوي على اختيار ليس لصالح المركز القائم حاليا، وإنما لصالح المزيد من الاندماج في الولايات المتحدة دون أن يكون الإقليم جزءا منها. وفي خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه الرئيس أوباما في عام 2013 بعد تنصيه رئيساً لفترة ثانية، لم يرد أي ذكر لبورتوريكو، مع أن بعض المراقبين كانوا يتوقعون منه أن يذكرها.

29 - وجرى استفتاء - هو الرابع خلال الخمسين عاما الماضية - في بورتوريكو في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، في نفس اليوم الذي أُجريت فيه انتخابات حاكم الإقليم والانتخابات البلدية في بورتوريكو؛ وأيضا في نفس اليوم الذي أُجريت فيه الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. وشارك في الاستفتاء حوالي 80 في المائة من الناخبين في الجزيرة.

30 - وطُرح على ناخبي بورتوريكو سؤالان: (أ) ما إذا كانوا يوافقون على الحفاظ على مركز بورتوريكو كإقليم (في إطار نظام كمنولث: نعم أو لا)؛ (ب) وتحديد المركز السياسي الذي يفضلونه من بين ثلاثة احتمالات: الولاية أو الاستقلال أو "الكمنولث السيادي"، وهو نوع من الكمنولث لا يؤيده الحزب الشعبي الديمقراطي. وصوّت 970 910 أشخاص (أو 54 في المائة) بـ "لا" على السؤال الأول، معربين عن معارضتهم للحفاظ على المركز السياسي الراهن، وصوّت 828 077 شخصاً (أو 46 في المائة) بـ "نعم" للحفاظ على المركز السياسي الراهن. ومن بين المجيبين على السؤال الثاني، اختار خيار الولاية 834 191 شخصاً (أو 61,16 في المائة)؛ واختار الارتباط الحر 454 768 شخصاً (أو 33,34 في المائة)، واختار الاستقلال 74 895 شخصاً (5,49 في المائة). ويرى البعض أن النتيجة المذكورة أعلاه تعكس انتصارا واضحا لخيار الولاية، وأنه ينبغي ألا تؤخذ بطاقات التصويت الفارغة في الاعتبار. غير أن 26 في المائة من الناخبين لم يجيبوا على السؤال الثاني، ويبدو أن هناك اتفاقا عاما على أن أولئك الناخبين لا يفضلون خيار الولاية. ولذلك، يرى البعض أنه عندما تؤخذ بطاقات التصويت الفارغة/أصوات الاحتجاج في الاعتبار، فإن الأغلبية المطلقة (55 في المائة) هي في الواقع ضد خيار الولاية. وبناء على النتائج المذكورة أعلاه، يبدو أن البورتوريكيين رفضوا مركز حكومة الكمنولث الحالي ولكنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق بشأن صيغة بديلة.

31 - وفي بورتوريكو اعتبر الاستفتاء، بدلا من ذلك، فرصة لتحسين المستقبل الاقتصادي للجزيرة، وللتخلص من مخلفات ماضيها الاستعماري، وحيلة من الحاكم للفوز بفترة ثانية. على أن ردود الفعل في واشنطن على استفتاء عام 2012 كانت متباينة. وردّد بعض أعضاء كونغرس الولايات المتحدة، في

تفسيرهم للنتائج، التفسيرات المتنوعة التي شهدتها الجزيرة. وفي نيسان/أبريل 2013، أشار الرئيس أوباما إلى أن ميزانية الولايات المتحدة تتضمن مبلغاً قدره 2,5 مليون دولار لتمويل استفتاء آخر. وفي آب/أغسطس نظمت لجنة الطاقة والموارد الطبيعية في مجلس شيوخ الولايات المتحدة جلسة استماع حول الاستفتاء. وقد وافق كلٌّ من رئيس اللجنة رون ويدين (ديمقراطي، من ولاية أوريغون) والنائبة ليزا موركوسكي (جمهورية، من ولاية ألاسكا) وهي كبيرة الأعضاء الجمهوريين في فريق المناقشة، على أن الاقتراع أوضح تماماً أن غالبية البورتوريكيين لا تؤيد "المركز الحالي كإقليم".

32 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2013، أصدر البيت الأبيض، من جهته، بياناً ذكر فيه أن:

النتائج كانت واضحة، فشعب بورتوريكو يريد حلاً لمسألة المركز، وهناك أغلبية اختارت، في السؤال الثاني، مركز الولاية. لقد حان الوقت لكي يتخذ الكونغرس إجراءه، وستعمل الإدارة مع الكونغرس في هذا الجهد بحيث يمكن لشعب بورتوريكو أن يقرر مستقبله بنفسه.

33 - وفي عام 2013، عُرض على مجلس النواب بالولايات المتحدة مشروع قانون يحدد مسار عملية انضمام بورتوريكو إلى الاتحاد كولاية من ولاياته، ولكن هذا القانون لم يُعتمد أيضاً. وفي 2014، عُرض على مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة مشروع قانون لتسوية مركز بورتوريكو، وفي 12 شباط/فبراير 2014 تمت إحالته إلى لجنة الطاقة والموارد الطبيعية. وقد كان من شأن هذا المشروع أن يأذن للجنة الانتخابية في بورتوريكو بالدعوة إلى إجراء تصويت للتصديق على قبول انضمام بورتوريكو كولاية إلى الولايات المتحدة على قدم المساواة في جميع الجوانب مع سائر الولايات. غير أنّ هذا المشروع لم يصبح قانوناً. ولم يقدم مشروع قانون آخر في عام 2015.

34 - وفي ظل إدارة الرئيس أوباما، تضمنت ميزانية السنة المالية 2015 طلباً بتخصيص اعتمادات بمبلغ 2,5 مليون دولار للجنة الانتخابية في بورتوريكو لصرفها في أغراض تثقيف الناخبين بشكل موضوعي وغير حزبي بشأن الخيارات المتعلقة بتحديد المركز السياسي لبورتوريكو في المستقبل، وفي أغراض إجراء الاستفتاء. وفيما يتعلق بهذا الاستفتاء المحتمل، قام حاكم بورتوريكو بتعيين لجنة تتمثل مهمتها في تحديد الخيارات التي ستُعرض على شعب بورتوريكو في الاستفتاء. ولم يتسّن لأعضاء اللجنة تقديم تقرير لفشلهم في التوصل إلى اتفاق بسبب وجود جناح في الحزب الشعبي يود إضفاء الشرعية مرة أخرى على المركز الحالي للدولة المرتبطة ارتباطاً حراً.

35 - واستناداً إلى ورقة قدمتها الخبرة ويلما ريبيرون كوياسو، نوقشت بشكل عام أوجه القصور في الاستفتاء المقترح من منظور القانون الدولي لإنهاء الاستعمار، وذلك في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي حول تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، والتي عُقدت في كيتو في أيار/مايو 2013.

36 - وفي آذار/مارس 2014، أصدر مكتب المسألة بحكومة الولايات المتحدة تقريراً بعنوان "بورتوريكو: معلومات عن كيفية تأثير مركز الولاية المحتمل في بعض البرامج ومصادر الإيرادات الاتحادية".

37 - وعُرضت على المحكمة العليا في الولايات المتحدة قضية بورتوريكو ضد سانشيز فالي المتعلقة بمصدر سلطة القوانين في بورتوريكو. وأثيرت مسألة تحديد كونغرس الولايات المتحدة لنوعية القضايا التي يمكن لمحاكم بورتوريكو البت فيها في جلسة مرافعات شفوية بشأن القضية عقدتها المحكمة العليا للولايات المتحدة في 13 كانون الثاني/يناير 2016. وفي جلسة المرافعات المذكورة، تحدثت نيكول أ. ساهارسكي،

مساعدة النائب العام بوزارة العدل بالولايات المتحدة، باعتبارها صديقة للمحكمة، فحادت عن الحجب التي سبق أن ساققتها الولايات المتحدة في الأمم المتحدة بمعنى أن بورتوريكو نالت الحكم الذاتي في عام 1952. وفي تلك الجلسة، ذكر ستيفن براير، القاضي في المحكمة العليا بالولايات المتحدة، أن الآثار المترتبة على كتابة المحكمة فتوى بشأن ما إذا كانت بورتوريكو ذات سيادة هي آثار هائلة، وعرض رأيه بشأن تأكيد الولايات المتحدة للأمم المتحدة أن بورتوريكو ليست مستعمرة. وذكرت السيدة ساهارسكي أن بورتوريكو كانت آنذاك إقليمًا تابعًا للولايات المتحدة، وبالتالي فإنها ليست كيانا سياديا منفصلا بموجب ما تقرر في إطار مبدأ عدم المحاكمة مرتين على الجرم ذاته. وفي تطور آخر يدل على أن كونغرس الولايات المتحدة هو مصدر سلطة القوانين في بورتوريكو، سُن في 30 حزيران/يونيه 2016 قانون الرقابة والإدارة والاستقرار الاقتصادي لبورتوريكو (PROMESA). وينص هذا القانون على إنشاء مجلس للرقابة المالية والإدارة في بورتوريكو. وقد أنشئ هذا المجلس بالفعل وأُنيطت به سلطات تنسخ القوانين المعتمدة من قبل الهيئة التشريعية لبورتوريكو، وتم تكليفه، على نحو ما نص عليه قانون الرقابة والإدارة والاستقرار الاقتصادي لبورتوريكو، بكفالة أن تكون لدى بورتوريكو ميزانية متوازنة وأن تتاح لها إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال على مدى أربع سنوات متتالية قبل أن تنتهي ولايته. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم تكن إمكانية الوصول إلى سوق سندات البلديات متاحة لبورتوريكو وذلك بسبب تصنيفها الائتماني.

38 - وفي ردود فعل مماثلة لما قوبل به تقرير فرقة العمل الرئاسية المعنية بمركز بورتوريكو الذي صدر في عام 2005، شكك البعض مجددا فيما إذا كان مركز بورتوريكو كإقليم تابع للولايات المتحدة يتسق مع بيانات الولايات المتحدة المقدمة إلى الأمم المتحدة في عام 1953، وخاصة بعد الآراء التي أعربت عنها السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية لحكومة الولايات المتحدة: السلطة التنفيذية عن طريق البيانات التي أدلت بها السيدة ساهارسكي أمام المحكمة العليا للولايات المتحدة في قضية *سانشيز فالي*، والسلطة القضائية عن طريق حكم المحكمة العليا المؤرخ 9 حزيران/يونيه 2016 في القضية نفسها الذي قررت فيه المحكمة أن بند عدم المحاكمة على الجرم ذاته مرتين يمنع بورتوريكو والولايات المتحدة من أن يتعاقبا على محاكمة شخص واحد على السلوك نفسه في ظل قوانين جنائية تتساوى حجيتها (انظر الفقرة 37 أعلاه)، والسلطة التشريعية عن طريق سنّ قانون الرقابة والإدارة والاستقرار الاقتصادي لبورتوريكو وتشكيل مجلس الرقابة والإدارة المالية.

ثالثا - التطورات الأخيرة

39 - في 11 حزيران/يونيه 2017، أُجري استفتاء آخر في بورتوريكو. وغطت وسائل الإعلام في بورتوريكو والولايات المتحدة الاستفتاء، بما فيها صحيفة *El Nuevo Día* وهي الصحيفة اليومية الأكثر توزيعاً في بورتوريكو وصحيفتا *نيويورك تايمز* و*الوول ستريت جورنال*، وأفادت بأنه تعرض لمقاطعة ضخمة من قبل 77 في المائة من الناخبين المسجلين الذين يحق لهم التصويت وعددهم مليوناً ناخب، مما يزيل عنه صفة الشرعية. وقد امتنع الحزب الشعبي الديمقراطي، إضافة إلى قطاعات تؤيد خيار الارتباط الحر والاستقلال، عن التصويت في الاستفتاء، الذي تمخض عن فوز خيار التحول إلى ولاية بدعم 97 في المائة من المشاركين. وأكدت أنباء تناقلتها وكالات إخبارية دولية أخرى، منها هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) وصحيفة *El País*، انخفاض معدل إقبال الناخبين على الاستفتاء.

40 - وقد شكك أغلب أصحاب الالتماسات الذين تحدثوا أمام اللجنة الخاصة، في جلسيتها الخامسة والسادسة المعقودتين في 19 حزيران/يونيه 2017 بشأن بورتوريكو، في شرعية الاستفتاء؛ ودعا الكثيرون منهم إلى تشكيل جمعية دستورية تُعنى بمسألة مركز بورتوريكو ونادى عدد منهم بوضع تشريعات تنص على أن تنقل إلى بورتوريكو سلطة كونغرس الولايات المتحدة على جميع القرارات المتعلقة ببورتوريكو (انظر A/AC.109/2017/SR.5 و A/AC.109/2017/SR.6).

41 - وكانت الخيارات المتاحة للناخبين في الاستفتاء المذكور هي: (أ) خيار أن تصير ولاية؛ (ب) وخيار الاستقلال/الارتباط الحر؛ (ج) وخيار أن تظل بمركزها الحالي إقليمياً تابعاً. وأضافت سلطات بورتوريكو الخيار (ج) بناء على طلب تقدمت به وزارة العدل في الولايات المتحدة. ولكن شرعية الاستفتاء كانت محل تساؤلات حتى قبل 11 حزيران/يونيه. وكان تضمين الاستفتاء خيار الاحتفاظ بالمركز الاستعماري الحالي كإقليم تابع أمراً فرضته وزارة العدل بالولايات المتحدة.

42 - والاتجاه العام السائد في بورتوريكو هو رفض المركز الاستعماري الحالي، على نحو ما يتضح في سياق جلسات اللجنة الخاصة المعقودة بشأن بورتوريكو، التي شهدت في عام 2016 مثول جميع الأطياف السياسية على اختلافها أمام اللجنة رافضةً مركز بورتوريكو كإقليم تابع في إطار بند الإقليم من بنود دستور الولايات المتحدة.

43 - وكانت الخيارات الأصلية التي ترد في استفتاء 11 حزيران/يونيه 2017 مقتصرةً على خيار أن تصير بورتوريكو ولاية وخيار الارتباط الحر/الاستقلال. ثم اشترط بموجب اعتماد قدره 2,5 مليون دولار رصده الولايات المتحدة لإجراء الاستفتاء أن تكون لوزارة العدل بالولايات المتحدة الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بخيارات المركز المطروحة في الاستفتاء. وبعد أن قامت حكومة بورتوريكو الاستعمارية بتغيير ورقة الاقتراع مراعاة لمطالب وزارة العدل، لم يلتزم الكيان التابع للولايات المتحدة بموقف إزاء النتائج.

44 - ولقد نصت قرارات الجمعية العامة بشأن بورتوريكو، منذ عام 1972، على انطباق إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (القرار 1514 (د-15) المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1960) على قضية بورتوريكو. ولكن تشكيل مجلس تابع للولايات المتحدة للرقابة والإدارة المالية من أجل الإشراف على تسديد الدين العام لبورتوريكو البالغ قدره 70 بليون دولار، وهو المجلس الأعلى مرتبة من حكومة بورتوريكو المنتخبة، يشير إلى نزعة لتشديد السيطرة الاستعمارية على بورتوريكو.

45 - وفي أيلول/سبتمبر 2017، اجتاحت بورتوريكو إعصار ماريا المصنف إعصاراً من الفئة 4، بعد أسبوعين من مرور إعصار إيرما، المصنف أيضاً في الفئة 4، بمحاذاة الجزيرة مما ألحق بها أضراراً واسعة النطاق.

46 - وأفادت تقارير نشرتها صحيفة *El Nuevo Día* في الفترة من 27 أيلول/سبتمبر إلى 12 تشرين الأول/أكتوبر 2017 بأن الأضرار التي لحقت بالجزيرة تُقدر بمبلغ يتراوح بين 45 و 90 بليون دولار، وبأن المشاكل الأكثر إلحاحاً هي في مجالي توزيع المياه والغذاء، وتوفير الكهرباء، والرعاية والعلاج الطبيين، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والطرق والجسور المسدودة التي دمرت جزئياً أو كلياً مما يؤثر في توزيع المعونة. وكان العدد الرسمي للقتلى 48 قتيلاً. وقد اختلفت الأرقام المعلنة بحسب مصدرها، ولكن يوجد حالياً إجماع بين الإحصاء الذي أجرته السلطات الحكومية والدراسات المستقلة التي تفيد بأن عدد القتلى وصل إلى ما يقارب 3 000 شخص. ويرصد اعتماد اقترحه كونغرس الولايات المتحدة معونة قدرها 4,9 بلايين دولار لبورتوريكو، وهو مبلغ بالكاد يكفي لتغطية الالتماسات المتعلقة بالرواتب حتى

كانون الأول/ديسمبر 2017. وبلغ عدد الأسر المشردة 225 000 أسرة بعد أن دُمر أكثر من 100 000 منزل؛ وبقيت عشرات الآلاف من المنازل دون أسطح في حين تهدمت عشرات الآلاف من المنازل الخشبية. ولحق ضرر كبير بإمدادات الكهرباء إلى المستشفيات والمرافق الصحية. وتأثر أداء المولدات الكهربائية المخصصة لحالات الطوارئ سلباً بسبب نقص كميات الوقود الموزع. وقُلصت إلى حد بعيد خدمات الغسيل الكلوي وتوفير الأكسجين. وأفادت تقارير بتفشي داء البريميات وحالات التهاب الملتحمة وغير ذلك من الأمراض، وازدياد المصاعب التي تعترض تقديم الرعاية إلى المرضى المسنين وطريحي الفراش. وتراكمت كميات كبيرة من القمامة والأنقاض، وشكلت مخاطر وعراقيل صحية. ووصف اختصاصي الوبائيات الحكومي/وزير الصحة السابق بوزارة الصحة البورتوريكية، جوني رولان، عملية حصر وإدارة حالات الوفاة التي نجمت بشكل مباشر أو غير مباشر عن إعصار ماريا بأنها "كارثة".

47 - وتقطعت الغالبية العظمى من الأسلاك الكهربائية وأعمدة الكهرباء. ولم تكن هذه الدولة الجزرية تملك المواد الضرورية للتصدي لحالة الطوارئ هذه وإصلاح شبكة الكهرباء. وبعد أسبوع من اجتياح العاصفة بورتوريكو، ظلت نسبة 85 في المائة من الأعمال التجارية الصغيرة مغلقة الأبواب. وقلت مخزونات السلع في المتاجر يوماً بعد يوم. وتضررت المصارف وخدمات صرف الأموال من انقطاع الكهرباء، وعجز 1,3 مليون مستفيد من الغذاء المدعوم عن صرف الأموال الواردة إليهم إلكترونياً. وفي الموانئ، تعطل تفريغ الحاويات المحملة بالإمدادات بسبب نقص السائقين وعدم توافر الوقود، وهو الأمر الذي تفاقم بفعل زيادة الطلب على الوقود بسبب استخدام المولدات الكهربائية وما لحق من دمار بمراكز التوزيع أو عدم تمكن الموظفين من استئناف واجباتهم الوظيفية إضافة إلى عدم تنظيف الطرقات. وتضرر نظام مراقبة الحركة الجوية في مطار لويس مونيوس مارين الدولي، وهو المطار الرئيسي في بورتوريكو، مما قلص عدد الرحلات الجوية القادمة والمغادرة.

48 - وأصاب التلف التام محاصيل البن والموز وموز الجنة (بلانتين)، وتضررت بشدة الأنشطة الزراعية الأخرى ومثلها قطاعاً إنتاج الدواجن والبيض. وفقد قطاع تربية المواشي أعداداً كبيرة من الحيوانات التي إما ضلت وإما غرقت.

49 - وتعرضت البلديات الواقعة على سفوح الجبال لضرر شديد. ولا يزال نقص المياه والإمدادات الغذائية يمثل مشكلة حادة في المناطق الريفية، حيث ظل الكثير من الأهالي معزولين لفترة طويلة من الزمن. واقتلع الإعصار عدداً هائلاً من الأشجار في المناطق الريفية.

50 - وقد أعفيت بورتوريكو من قوانين النقل البحري المعمول بها في الولايات المتحدة لمدة لم تزيد على 10 أيام في أعقاب طلب قدمه الحاكم. وتقتضي قوانين النقل البحري أن ترفع السفن التي ترسو في موانئ بورتوريكو علم الولايات المتحدة وأن يكون طاقمها يحمل جنسية الولايات المتحدة إذا كانت هذه السفن آتية من موانئ الولايات المتحدة. ولما كانت السفن التي ترفع علم الولايات المتحدة هي خيار النقل البحري الأكثر تكلفة، فقد أدت هذه القوانين إلى زيادة أسعار السلع الاستهلاكية الواردة إلى بورتوريكو، بما فيها الغذاء. ولم تتمكن البلدان الأخرى التي عرضت المساعدة على بورتوريكو من الوصول إلى الجزيرة بسبب هذا القانون.

51 - وكشفت تقارير إخبارية عديدة وردت من بورتوريكو والولايات المتحدة وتقارير دولية أيضاً عن الاستياء الذي أعرب عنه الشعب البورتوريكي، والذي تحدثت عنه رئيسة بلدية مدينة سان خوان، كارمن

يولين كروس سوتو. فقد تحدثت عن امتناع حكومة الولايات المتحدة عن معاملة الجزيرة على قدم المساواة مع غيرها، بالمقارنة مع ما قدمته من استجابة غوثية طارئة لمناطق أخرى ضربتها الكوارث، بما في ذلك في ولايتي تكساس وفلوريدا. وكان بطء حكومة بورتوريكو في الاستجابة للكارثة وعدم كفاءتها في هذا الصدد محل انتقاد أيضا في وسائل الإعلام.

52 - وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2017، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بيانا صحفيا بعنوان "بورتوريكو: ازدياد شواغل حقوق الإنسان في ظل غياب استجابة مناسبة لحالة الطوارئ"⁽²⁾. وأتى في البيان الصحفي أن الإعصار أدى إلى تفاقم الأوضاع العصيبة التي تسود الجزيرة، فهي تعاني من ارتفاع الديون ومن تدابير التقشف، وأشار فيه أيضا إلى ما يساور أفرقة خبراء الأمم المتحدة المعنيين بحقوق الإنسان من شواغل فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في بورتوريكو في أعقاب إعصار مارييا.

53 - وأعيد النظر في إمكانية تنفيذ الخطة المالية العشرية التي اعتمدها مجلس الرقابة والإدارة المالية قبل اجتياح إعصاري إيرما وماريا. ووفقا لما جاء في صحيفة *El Nuevo Día*، قامت شركة موديز لخدمات المستثمرين في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2017 بخفض تصنيف الدين البورتوريكي البالغ 72 بليون دولار إلى فئة "Ca"، وهذا التصنيف يعني انخفاض احتمالات استرداد حاملي السندات لما أفرض إلى حكومة بورتوريكو بعد إعصار مارييا. وجاء في تقرير أعده تيد هامبتون، النائب الأقدم لرئيس شركة موديز، ومحللون آخرون في الشركة أن مسؤولين في حكومة بورتوريكو حذروا من أن انقطاع الإيرادات المتأتية من الضرائب، الذي أعقب وقوع إعصار مارييا، يمكن أن يجبر الحكومة على وقف عملياتها في غضون فترة قصيرة قد لا تتجاوز نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر 2017.

ألف - التطورات السياسية

54 - على النحو المبين في التقارير السابقة، وإلى جانب المسائل السياسية العامة، أثارت في اجتماعات اللجنة الخاصة خلال السنوات الأخيرة ثلاث قضايا بعينها ناشئة عن المركز السياسي لبورتوريكو وعلاقتها بالولايات المتحدة، وهي: (أ) الوجود العسكري للولايات المتحدة في بورتوريكو، ولا سيما في جزيرة بيبكيس؛ (ب) واحتجاز الولايات المتحدة في سجونها لبورتوريكيين مؤيدين لاستقلال بورتوريكو بتهمة التآمر لإحداث فتنة وحياسة أسلحة؛ (ج) وتوقيع عقوبة الإعدام على مواطنين بورتوريكيين أدينوا بتهمة تعاقب عليها القوانين الاتحادية. وقد أثارت في السنوات الأخيرة مسألة زيادة الاضطهاد السياسي.

55 - وطيلة مدة ولاية حكومة بورتوريكو المنتخبة في عام 2008، نشرت الصحف الرئيسية في الجزيرة تقارير عن تعصبها تجاه آراء الأقلية وانتهاكها للحقوق المدنية. ونشرت تلك الصحف منذ عام 2010 تقارير عن انتهاكات الشرطة وعن إزالة الطابع الإلزامي للعضوية في نقابة المحامين البورتوريكيين، وهي منظمة مدافعة عن الحقوق المدنية أسست قبل أكثر من 140 سنة، وتمثل صوتا قويا لانتقاد ومعارضة الإجراءات الحكومية. وفي أيلول/سبتمبر 2011، أصدرت وزارة العدل في الولايات المتحدة تقريرا⁽³⁾ أعرب

(2) يمكن الاطلاع على البيان في الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22326&LangID=E.

(3) يمكن الاطلاع على التقرير في الموقع التالي: www.justice.gov/crt/about/spl/pr.php.

فيه عن القلق إزاء استخدام شرطة بورتوريكو القوة بشكل مفرط، على سبيل المثال ضد الطلاب المضربين. وخلص التقرير إلى أن الشرطة انتهكت الحقوق المدنية لقطاعات عريضة من السكان. وأشار التقرير أيضا إلى وجود حالات فساد في صفوف الشرطة. وأصدر مكتب النائب العام في الولايات المتحدة تقريرا أشار فيه إلى أن بورتوريكو تفوقت على جميع المناطق القضائية في الولايات المتحدة في عدد أحكام الإدانة في قضايا الفساد العام (130 إدانة) في عام 2011. وفي نيسان/أبريل 2013، كشف النقاب عن أن إدارة أوباما خصصت مبلغ 95 مليون دولار لإنشاء مرفق تابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي في بورتوريكو.

56 - وقد تناولت التقارير السابقة قضية البورتوريكيين الذين اتهموا بالتآمر لإحداث فتنه وحيازة أسلحة وسجنوا في الولايات المتحدة، ومنهم أوسكار لوبيز ريبيرا الذي كان قد مرّ على وجوده في السجن 36 سنة في أيار/مايو 2016. وجوهر القضية أن عددا من المنظمات والقيادات السياسية والمدنية في بورتوريكو ظلت على مدى السنوات تقول إن هؤلاء سجناء سياسيون أساسا، وأحكام السجن التي صدرت بحقهم طويلة لا تتناسب مع ما اقترفوه من أعمال. وفي آب/أغسطس 1999، عرض الرئيس كلينتون إطلاق سراح السجناء بشرط أن يعلنوا رسميا نبذ اللجوء إلى العنف. وقد قبل العرض 11 سجيناً من أصل 15 سجيناً، وقبل سجين آخر اتفاقاً يُجلى بمقتضاه سبيله في غضون خمس سنوات. وفي عام 2002، أُطلق سراح سجينين آخرين من أصل السجناء الخمسة عشر الأصليين بيد أن مكتب التحقيقات الاتحادي أعاد القبض على أحد هذين السجينين، وهو أنطونيو كاماتشو نيغرون، في آب/أغسطس 2006. وأطلق سراح كارلوس ألبرتو توريس أحد السجينين المتبقين، بموجب إفراج مشروط في تموز/يوليه 2010. أما السيد لوبيز ريبيرا (البالغ من العمر الآن 75 عاماً)، فقد رُفض طلب الإفراج المشروط عنه في 18 شباط/فبراير 2011، وظل محتجزاً في سجن اتحادي آمنه مشدد في تير هوت بولاية إنديانا. ورفض الطعن الذي قدمه السجين في هذا القرار. واستمرت الحملة من أجل الإفراج عن السيد لوبيز ريبيرا إلى أن تم تخفيف الحكم الصادر بحقه في 17 كانون الثاني/يناير 2017 بأمر من الرئيس أوباما الذي كانت فترة رئاسته للولايات المتحدة على وشك الانتهاء آنذاك. وشمل هذا الأمر فترة انتظار لحين الإفراج عن السيد لوبيز ريبيرا مدتها 120 يوماً، انتهت في 17 أيار/مايو 2017، وعندئذ كان قد أمضى 36 عاماً إلا يومين من مدة حكمه الإجمالية البالغة 70 عاماً. ويقال إن السيد لوبيز ريبيرا من بين السجناء السياسيين الأطول احتجازاً في تاريخ بورتوريكو بل وفي العالم. وعقب انتهاء فترة الانتظار البالغة مدتها 120 يوماً، تمكن السيد لوبيز ريبيرا، بعد إسقاط كافة القيود على تحركاته، من الاندماج تماماً في الحياة المدنية في بورتوريكو. كما قام بسفريات عديدة منها رحلته إلى مدينة نيويورك في حزيران/يونيه 2017 للتحديث أمام اللجنة الخاصة في جلسات الاستماع السنوية التي تعقدها بشأن بورتوريكو، وهي اللجنة التي طالبت في قراراتها مراراً وتكراراً بالإفراج عنه.

57 - وفي 6 كانون الأول/ديسمبر 2012، أُطلق سراح أبيلينو غونزاليس كلاوديو، الذي كان قد اعتُقل في آذار/مارس 2008. أما أخوه نوربرتو غونزاليس كلاوديو الذي اعتُقل في 10 أيار/مايو 2011، فقد حُكم عليه مؤخراً بالسجن لمدة خمس سنوات في أحد سجون الولايات المتحدة وتم الإفراج عنه بعد أن استكمل مدة عقوبته.

58 - ووفقاً لتقارير نشرتها وسائل إعلام بورتوريكية، وكما يظهر في القرارات الأخيرة التي اتخذتها اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو، هناك توافق آراء قوي بين البورتوريكيين على تأييد إطلاق سراح السجناء المدانين في قضايا ذات صلة بالكفاح من أجل الاستقلال.

- 59 - وفي 1 آب/أغسطس 2011، توفيت لوليتا ليبرون التي ظلت حبيسة سجون الولايات المتحدة طوال فترة امتدت من عام 1954 إلى عام 1979 لأعمال نفذتها تأييدا للاستقلال.
- 60 - وتناولت تقارير سابقة مسألة تطبيق عقوبة الإعدام على مواطني بورتوريكو المدانين بجرائم، رغم إلغاء العمل بهذه العقوبة في بورتوريكو في عام 1929 وإعادة تأكيد هذا الإلغاء في دستور عام 1952. وخلال الجلسات السنوية التي عقدتها اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو، دأب أصحاب الالتماسات من الجزيرة على إبداء معارضتهم لعقوبة الإعدام، بمن فيهم ممثلو تحالف بورتوريكو لمناهضة عقوبة الإعدام.
- 61 - وفي 16 آذار/مارس 2015، أدلت بعض المنظمات من بورتوريكو ببيانات عن حالة حقوق الإنسان في بورتوريكو وذلك خلال جلسة استماع أمام سبعة من مفوضي لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، عُقدت في بداية دورة اللجنة الرابعة والخمسين بعد المائة. وناقشت هذه المنظمات التمييز في بورتوريكو، بما فيه التمييز ضد النساء والأطفال وذوي الإعاقة والمهاجرين، والجهود التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة من أجل فرض عقوبة الإعدام في بورتوريكو، في انتهاك لأحكام دستور بورتوريكو. وطلب ممثل الولايات المتحدة في منظمة الدول الأمريكية أن تكون حكومة بورتوريكو ممثلة بوزير خارجيتها، السيد سيزار ميراندا. وفي مداخلته، دعا وزير العدل إلى إطلاق سراح السجين السياسي السيد لوبيز ريبيرا، فيما ذكر وزير الخارجية أنّ بورتوريكو ينبغي أن تُدرج ضمن تقارير اللجنة.

باء - التطورات العسكرية

- 62 - بعد إعلان حالة الطوارئ التي أعقبت اجتياح إعصار ماريا لبورتوريكو في أيلول/سبتمبر 2017 (انظر الفقرات 45 إلى 53 أعلاه)، جرى الأيام الأولى بعد إعلان حالة الطوارئ استنفار ما عدده 1 300 فرد عامل من جنود الحرس الوطني التابع لجيش الولايات المتحدة. وفي 30 أيلول/سبتمبر، كان عدد الموجودين بالجزيرة من أفراد القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة، بجميع فروعها، 4 600 جندي. وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، قدر هذا العدد بـ 12 000 فرد. واستخدم موقع قاعدة روزفلت رودز البحرية المغلقة قاعدة عمليات لإيصال المعونة التي يقدمها الجيش.
- 63 - وحلّت في عام 2013 الذكرى العاشرة لوقف العمليات العسكرية في ميدان رمي القذائف والقنابل الحية الذي كانت تشغله الولايات المتحدة. وكما ورد في تقارير سابقة، ظلت بورتوريكو لسنوات عديدة تحتل موقعا عسكريا - استراتيجيا هاما في إطار القيادة العسكرية الجنوبية للقوات البحرية للولايات المتحدة. فعلاوة على العمليات العسكرية الأخرى التي قام بها سلاح البحرية التابع للولايات المتحدة في بورتوريكو من عام 1941 إلى أيار/مايو 2003، قام أيضا بعمليات في جزيرة بيبكيس التي يقل عدد سكانها بقليل عن 10 000 نسمة وتقع على بعد ثمانية أميال من الساحل الشرقي لبورتوريكو.
- 64 - ولا يزال سكان بيبكيس يكافحون من أجل حل المسائل المتصلة بذلك، وهي: (أ) تنظيف البيئة وإزالة التلوث؛ (ب) واستعادة شعب بورتوريكو الأراضي التي استخدمها سلاح بحرية الولايات المتحدة - وهي تخضع الآن للدائرة المعنية بالأسماك والأحياء البرية بوزارة حفظ الموارد الوطنية؛ (ج) والتنمية المستدامة وأزمة الصحة؛ (د) ومستقبل قاعدة روزفلت رودز البحرية السابقة التابعة للولايات المتحدة في جزيرة بورتوريكو الرئيسية.

65 - وقد قُسمت جزيرة بيبكيس إلى أجزاء لغرض تنفيذ عمليات التنظيف، فأُسندت مسؤولية جزء من القسم الشرقي من الجزيرة إلى دائرة الأسماك والأحياء البرية التابعة لوزارة حفظ الموارد الوطنية بالولايات المتحدة ليصبح جزءا من المحمية الوطنية للأحياء البرية الموجودة حاليا في بيبكيس. وكان سلاح بحرية الولايات المتحدة يدير نحو 14 600 فدان في الجزء الشرقي من بيبكيس، ويستخدم تلك المنطقة للتدريب على العمليات البرمائية والقيام بمناورات إطلاق النيران من الجو نحو الأرض. وتؤكد وجود ذخائر غير منفجرة وبقايا ذخائر منفجرة تحتوي على مواد خطرة في تلك المنطقة وفي المياه المجاورة. وأشارت وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة أيضا إلى أن المواد الخطرة المرتبطة بالمتفجرات التي قد تكون موجودة في بيبكيس تشمل مادة تي إن تي (TNT) والنابالم واليورانيوم المستنفد والزئبق والرصاص ومواد كيميائية أخرى.

66 - وفي الجزء الغربي من الجزيرة، استخدمت البحرية الأمريكية مستودعات للذخائر حتى عام 1948. وأعيد فتح هذا المرفق في عام 1962 ثم أُغلق في عام 2001. وفي فترة لاحقة من ذلك العام، أعادت البحرية ما قدره 3 100 فدان من الأراضي إلى وزارة حفظ الموارد الوطنية و 4 000 فدان إلى بلدية بيبكيس و 800 فدان إلى صندوق بورتوريكو لحفظ البيئة.

67 - وفي شباط/فبراير 2005، أُدرج جزء بيبكيس الموجود في المنطقة المقترحة للتدريب على الأسلحة التابعة لأسطول المحيط الأطلسي في قائمة الأولويات الوطنية لوكالة حماية البيئة التي تضم أكثر مواقع النفايات خطورة في البلد.

68 - وفي آذار/مارس 2008، أعلن عن إبرام اتفاق اتحادي مشترك بين الوكالات بين وكالة حماية البيئة ووزارتي البحرية وحفظ الموارد الوطنية في الولايات المتحدة وكومنولث بورتوريكو من أجل تنظيف الأجزاء المتبقية من بيبكيس والمياه المحيطة بها. وينص الاتفاق على إجراء تحقيق متعمق في الآثار البيئية الناجمة عن الأنشطة السابقة والحالية التي يضطلع بها في بيبكيس والمياه المحيطة بها واتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية المجتمع المحلي والبيئة.

69 - أما جزيرة كوليرا التي تقع على بعد نحو تسعة أميال شمالي بيبكيس، فقد كانت أيضا جزءا من مرافق التدريب التابعة لسلاح بحرية الولايات المتحدة. ورغم توقف العمليات العسكرية في جزيرة كوليرا في عام 1975 مراعاة لمشاعر القلق السائدة بشأن السلامة العامة، فقد ظلت عملية تنظيف الجزيرة بطيئة، ويُعزى هذا جزئيا إلى المسائل القانونية المتعلقة باستعمال الأموال الاتحادية.

70 - وسعى ما يقرب من 7 000 نسمة من سكان بيبكيس إلى الحصول بصورة جماعية على تعويضات عن أضرار أصابت الصحة والممتلكات وقُدرت ببلايين الدولارات في قضية سانشيز وآخرين ضد الولايات المتحدة. وقد ادعوا في تلك القضية أن سلاح البحرية التابع للولايات المتحدة متهم بالإهمال لتعريضه سكان بيبكيس البالغ عددهم 10 000 نسمة لمستويات خطيرة من المواد السمية لأكثر من 50 عاما، مما أدى إلى ارتفاع معدل الإصابة بالسرطان في بيبكيس عن سائر مناطق بورتوريكو بثلاثين ضعفا وغير ذلك من الآثار الأخرى الطويلة الأجل. وقد فشل المدعون في دعواهم.

71 - وفي تقرير آخر، ذكرت الوكالة في معرض إشارتها إلى البيانات العلمية المعروضة عن المشاكل الصحية في بيبكيس، أن أوجه القصور التي شابت تلك التحليلات تثير قدرا كبيرا من الالتباس وتجعل من الصعب تفسيرها. وأكدت الوكالة أن ارتفاع مستويات بعض المواد الكيميائية التي وجدت في أجسام

السكان يمكن أن يعزى إلى أسباب غير النشاط العسكري؛ واقترحت أن يعمل مسؤولو الولايات المتحدة مع حكومة بورتوريكو من أجل الحصول على عينات إضافية ورصد الأحوال الصحية في بيبكيس.

72 - ووفقاً لمكتب المفوض المقيم، قامت مجموعة تتألف من 17 عضواً من الحزبين في كونغرس الولايات المتحدة بتوجيه رسالة في آذار/مارس 2014 إلى وزير دفاع الولايات المتحدة تحث فيها الوزارة على تحمل مسؤولياتها فيما يتعلق بتنظيف جزيرتي بيبكيس وكوليرا.

73 - وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2014، أعلن المفوض المقيم أنّ كونغرس الولايات المتحدة قد خصّص، في إطار مشروع قانون شامل لتمويل الحكومة الاتحادية خلال الفترة المتبقية من السنة المالية 2015، مبلغاً قدره 17 مليون دولار لتغطية تكاليف التنظيف في بيبكيس، ومبلغاً آخر قدره 1,4 مليون دولار لتغطية تكاليف التنظيف في كوليرا. وتضمن التقرير المرافق لمشروع هذا القانون توجيهها لوزارة الدفاع لكي تتخذ عدداً من الإجراءات من أجل تحسين عملية تنظيف الجزيرتين.

74 - وزادت الولايات المتحدة وجودها العسكري في بورتوريكو في مركز الاتصالات التابع لها في أغوايا وفي فورت بيوكانان. وسيتم إنشاء القيادة الجغرافية المتعددة المهام لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للقوة الاحتياطية لجيش الولايات المتحدة جمع خمس كتائب قوامها نحو 1 000 جندي و 4 000 من الجنود الآخرين. والهدف الذي تتوخاه وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) هو تيسير تدريب القوات وحشدتها واستجابتها لسلسلة قيادة واحدة تتخذ من بورتوريكو مقراً لها⁽⁴⁾. وتندرج الزيادة في النشاط العسكري في بورتوريكو في إطار خطة التدخل العسكري في جمهورية فنزويلا البوليفارية. ومرة أخرى، تستخدم بورتوريكو قاعدة للاعتداء على الآخرين، وهو ما يشكل انتهاكاً للقرار 140/57 المؤرخ 11 كانون الأول/ديسمبر 2002.

جيم - التطورات الاقتصادية

75 - لقد أدى إعصار ماريا إلى تعطيل اقتصاد بورتوريكو بشكل كبير، ويرجع ذلك إلى ما أصاب البنى التحتية من تلف على النحو المبين في الفقرات 45 إلى 53 أعلاه، وهو ما يُعزى خصوصاً إلى التأخر في إصلاح نظام توزيع الطاقة الكهربائية الذي قُدر أنه سيستغرق فترة أطول مما كان متوقعاً إذ سيستمر لشهور بعد الموعد الأصلي ولن ينتهي إلا في عام 2018 وذلك بسبب نقص مواد البناء ولوازمه. وقد أدت الآثار التعاقبية الناجمة عن الحالة إلى إغلاق 5 000 من الأعمال التجارية الصغيرة واضطرار عدة آلاف من أصحاب الأعمال التجارية الأخرى إلى تسريح موظفين. وعلاوة على ذلك، تعطلت المؤسسات الكبرى للبيع بالتجزئة والصناعات التحويلية أيضاً. وارتفع معدل البطالة، ومن ثم انخفضت الإيرادات الحكومية. ويضاف إلى ما سبق أن تسارع وتيرة الهجرة الجماعية وتباطؤ النمو السكاني منذ عام 2014 خلفاً آثاراً عميقة على الحالة الاقتصادية الراهنة وعلى آفاق التنمية الاقتصادية. وتخيم أجواء التشاؤم على توقعات التنمية الاقتصادية في المستقبل بسبب فرض تدابير تقشفية في مجالي التعليم والبحوث العلمية والتطوير، وخاصة في جامعة بورتوريكو.

76 - ونقلًا عن عدد كبير من الاقتصاديين، أفادت تقارير وسائل الإعلام في بورتوريكو، ومنها صحف *El Nuevo Día* و *Primera Hora* و *El Vocero* و *Claridad*، بأنه من المتوقع أن يؤدي

(4) Ronald Ávila-Claudio, "Reserva del ejército conforma el Comando Geográfico del Caribe", *Metro*, 9 December 2018

الإصلاح الضريبي الذي اعتمدته الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة إلى فقدان 70 000 وظيفة في مجال الصناعات التحويلية في بورتوريكو، حيث إن الإصلاح المذكور سيفرض ضريبة نسبتها 12,5 في المائة على البضائع التي يصدرها إلى الولايات المتحدة الأمريكيون المشتغلون بالصناعة التحويلية الذين يمارسون نشاطهم التجاري في بورتوريكو لأنهم يندرجون في فئة الشركات الأجنبية التي يملك أمريكيون حصّةً مهيمنة فيها وهي الفئة التي تنطبق عليها الضريبة.

77 - وتعاني بورتوريكو منذ عام 2006 من انكماش اقتصادي. فقد سجل مؤشر النشاط الاقتصادي، وهو مقياس للنشاط الاقتصادي لبورتوريكو وضعه المصرف الإنمائي الحكومي لبورتوريكو في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، انخفاضاً سنوياً بنسبة 0,5 في المائة في أيلول/سبتمبر 2016 مقارنة بالشهر نفسه من عام 2015. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2016، أفاد المصرف بأن عدد الأشخاص الذين يعملون في بورتوريكو بلغ 973 600 شخص في تشرين الأول/أكتوبر 2016، مما يمثل انخفاضاً بنسبة 1,4 في المائة مقارنة بشهرين الأول/أكتوبر من عام 2015. وبلغ متوسط معدل البطالة 13 في المائة في عام 2015.

78 - وفي شباط/فبراير 2015، قامت وكالة ستاندر آند بورز لخدمات التصنيف الائتماني بخفض مستوى التصنيف العام لديون بورتوريكو من الدرجة BB إلى الدرجة B، أي بمقدار ثلاث درجات، مشيرة في ذلك إلى قرار أصدره أحد القضاة بشأن إلغاء خطة إعادة هيكلة الديون، واحتمالات أن تعجز بورتوريكو عن سداد ديونها. وأعربت رئيسة المصرف في بيان صحفي صادر في 12 شباط/فبراير 2015 عن خيبة أملها إزاء هذا القرار الذي أفضى أيضاً إلى التقليل من درجة السندات التي يصدرها المصرف وغيره من الكيانات، من قبيل مؤسسة بورتوريكو لتمويل ضرائب المبيعات ووكالة بورتوريكو للتمويل البلدي.

79 - وفي شباط/فبراير 2015، أعلن أحد القضاة الاتحاديين في الولايات المتحدة عدم دستورية قانون إنفاذ واسترداد ديون مؤسسات بورتوريكو العامة (سُنّ في حزيران/يونيه 2014).

80 - وقد قوبلت بالاستياء سياسة خصخصة المؤسسات العامة أو مكوناتها المعتمدة بوصفها تدبيراً من تدابير التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من الاحتجاجات الواسعة ضد اقتراح خصخصة إدارة مطار لويس مونيوس مارين الدولي في بورتوريكو، وافقت إدارة الطيران الاتحادية على عقد مع الشركة القابضة AeroStar Airport Holdings، وأعلن في منتصف شهر كانون الثاني/يناير 2018 عن خطط لخصخصة هيئة الطاقة الكهربائية.

81 - وتكثرت نقاشات لتخفيض العجز في الميزانية الذي بلغ 3,2 بلايين من الدولارات ولمعالجة مسألة ارتفاع معدل العمالة في القطاع العام، أُتميت منذ عام 2009 خدمة أكثر من 20 000 موظف حكومي.

82 - وأخذ النمو الاقتصادي يتعثر منذ عام 2006، أي قبل عام من الأزمة المالية في الولايات المتحدة. ولم يسجل انكماش اقتصادي أسوأ إلا في اليونان، التي خسرت 28 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وتكبدت بورتوريكو خسارة تراكمية نسبتها 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي⁽⁵⁾. وأشار مركز اقتصاد جديد (Center for a New Economy)⁽⁶⁾ إلى أن قدرة السلطات البورتوريكية على مواجهة الأزمة محدودة للغاية نظراً لافتقارها إلى أدوات تقليدية في سياسة الاقتصاد الكلي. وتفتقر بورتوريكو إلى

(5) المصرف الإنمائي الحكومي لبورتوريكو، شعبة التحليل الاقتصادي، كانون الأول/ديسمبر 2014.

(6) José Antonio Ocampo, Deepak Lamba-Nieves and Sergio M. Marxuach, "Devising a growth strategy for Puerto Rico", Working Paper, No. 299 (San Juan, June 2016).

الاستقلالية في سياستها النقدية وسياساتها المتعلقة بسعر الصرف، وهو السبب الرئيسي لمقارنة أزمتهما بأزمة اليونان. ونظرا للتدهور الشديد في ماليتها العامة، فإنها تفتقر أيضا إلى الحيز اللازم لتنفيذ سياسة مالية معاكسة للدورات الاقتصادية. وأخيرا، فإن تبعيتها السياسية تجعلها تعتمد على قرارات كونغرس الولايات المتحدة والمحاكم الاتحادية دون أن يكون لها رأي يذكر في تلك القرارات.

83 - وكان الدين البالغ 167,846 بليون دولار، الشامل للتصنيف العام للديون والناجم عن عقد من النمو السلبي، واعتماد تدابير التقشف، والتجريد من حقوق واستحقاقات العمل الذي قرره مجلس الرقابة والإدارة المالية، قد خلقت عاصفة عارمة قبل أن تتعرض بورتوريكو لإعصارين صنف كل منهما في الفئة 4 إلى 5 في أيلول/سبتمبر 2017، مما أدى إلى تدمير كامل للبنى التحتية للكهرباء. وقد أدت شهور بدون كهرباء وأسابيع بدون مياه شرب وظروف صحية متدهورة وهجرة هائلة لحوالي 90 000 شخص في سنة واحدة، من بينهم شباب عاملون ومهنيون، إلى أن تصبح الجزيرة في حالة يرثى لها.

84 - ووفقا لمعامل جيني، فإن بورتوريكو هي اليوم ثالث أكثر البلدان تفاوتًا بين البلدان الـ 101 التي نشرت بياناتها الاقتصادية والاجتماعية بين عامي 2013 و 2017. وأفادت دراسة أجراها مركز معلومات التعداد التابع لجامعة بورتوريكو في كايي أن بورتوريكو توجد بها تباينات اجتماعية بين الأسر أكبر من أي بلد آخر في الأمريكتين نشر البنك الدولي بياناته. وفي عام 2013، وحتى قبل إعصاري إيرما وماريا، أصبحت بورتوريكو أحد البلدان الخمسة التي تعاني من أكبر تفاوت في الدخل، إلى جانب جنوب أفريقيا وزامبيا وناميبيا وهندوراس.

85 - وقد ازدادت الحالة سوءا، وفقا لدراسة استقصائية أجرتها منظمة غايتر الدولية في عام 2018 لأنه، في أعقاب إعصاري إيرما وماريا، زادت نسبة الفقر في بورتوريكو من 45 إلى 60 في المائة. وتبين مؤشرات النهوض بالشباب أن 58 في المائة من الأشخاص الذين يعيشون تحت مستوى الفقر ونسبتهم 60 في المائة هم من القصر والمراهقين. وازداد التهميش الذي يواجهه الأطفال والشباب بعد إغلاق نحو 400 مدرسة، مع تسرب 50 في المائة منهم من المدارس. وإضافة إلى ذلك، ارتفعت مستويات الجريمة، في ظل وقوع 21 جريمة قتل لكل 100 000 نسمة، ووجود ما يقدر بـ 1 600 موقع لبيع المخدرات بصورة غير مشروعة، وحوادث جرائم ضد الممتلكات. ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية للبورتوريكيين في الافتقار إلى السلامة. وتؤثر البطالة على الشباب بصفة خاصة. ويشير تقرير التنمية البشرية لبورتوريكو لعام 2016 (*Informe sobre Desarrollo Humano: Puerto Rico 2016*) إلى أن 1 566 571 شخصا في سن 16 سنة أو أكثر (53,4 في المائة) ليسوا ناشطين في سوق العمل.

86 - وتساعد المؤشرات المذكورة أعلاه على تفسير ظاهرة الهجرة من بورتوريكو إلى الولايات المتحدة. وقد كشفت الأخصائية الديمغرافية، جوديث رودريغيز، أن 283 000 بورتوريكي غادورا إلى فلوريدا، في أعقاب إعصار ماريا⁽⁷⁾. غير أن الدراسة الاستقصائية المجتمعية لبورتوريكو التي أجراها مكتب الولايات المتحدة للتعداد حسبت أن الهجرة في عام 2017 شملت 97 000 شخص⁽⁸⁾. وفي الوقت الحاضر، لا يمكن التأكد من عدد العائدين ولا من العدد الفعلي للسكان في بورتوريكو. وتشير التقديرات إلى أنه يناهز 3,1 ملايين نسمة.

(7) Nydia Bauzá, "Esta pudiera ser la mayor emigración de puertorriqueños", *Primera Hora*, 1 January 2018

(8) "Unas 97,000 personas emigraron de Puerto Rico a Estados Unidos en 2017", *El Nuevo Día*, 13 September 2018

87 - وتفسر المؤشرات الاقتصادية لبورتوريكو أوجه القصور الاجتماعية. ووفقا للدراسة الاستقصائية المجتمعية لبورتوريكو، يحصل ما يقدر بـ 300 000 عامل في بورتوريكو على أجر اتحادي أدنى قدره 7,25 دولار في الساعة، ومعظمهم من الشباب والنساء وكبار السن والأقل تعليما. وما يزيد من انخفاض القدرة الاقتصادية لهؤلاء العمال انخفاض الخدمات العامة نتيجة تدابير التقشف التي فرضها مجلس الرقابة والإدارة المالية على الميزانيات الحكومية. وفي كثير من الحالات، عززت الحكومة التدابير المتخذة، من قبيل تخفيض استحقاقات الموظفين العموميين. ووفقا لما ذكرته مؤسسة Estudios Técnicos، فإن "تدابير التقشف التي فرضها المجلس لا تؤثر على قدرة بورتوريكو على النمو فحسب، بل إنها تتسبب في تكاليف اجتماعية ومؤسسية كبيرة"⁽⁹⁾.

88 - لقد استمرت الأزمة الاقتصادية بلا هوادة. ولا تزال مؤشرات النمو في بورتوريكو سلبية، وإن كان من المتوقع تحقيق نمو إيجابي بنسبة 5 في المائة نتيجة لصرف مبلغ 1,5 بليون دولار الذي يمثل الشطر الأول من الأموال الاتحادية لإعادة الإعمار في إطار برنامج الإعانات الإجمالية للتنمية المجتمعية، ويتوقع صرف مبلغ 8,2 بلايين دولار الذي يمثل الشطر الثاني. غير أن مؤسسة Estudios Técnicos تشير إلى أن "هناك قدرا كبيرا من عدم اليقين بشأن هذه المدفوعات من حيث قدرها والوقت الذي سيستغرقه صرفها". ومما يلقي بظلال الشك على انتعاش اقتصاد بورتوريكو استمرار فقدان السكان، الذين تم توقع انخفاض عددهم إلى 3 ملايين نسمة في عام 2015؛ وحالة عدم اليقين السائدة في عام 2019 فيما يتعلق بتحويل مبلغ 4,8 بلايين دولار لبرنامج الصحة، الذي انتهى ولم يجدد؛ والخسارة الشهرية المتكبدة في آذار/مارس 2019 وقدرها 100 مليون دولار لبرنامج المساعدة التغذوية.

89 - وتنص خطة إعادة هيكلة الدين البالغ 72 بليون دولار، على نحو ما قرره المحكمة المحلية لمقاطعة بورتوريكو في الولايات المتحدة خلال إجراءات الإفلاس بموجب الباب الثالث من قانون الرقابة والإدارة والاستقرار الاقتصادي في بورتوريكو، على دفع مبالغ للدائنين مما يعرف باسم "مؤسسة بورتوريكو لتمويل ضرائب المبيعات" تصل إلى 17,637 بليون دولار، وتفرض على بورتوريكو دفع ما يقرب من 33 بليون دولار في السنوات الأربعين المقبلة، وهو ما يمثل 93 سنتا لكل دولار من الديون، على الرغم من حقيقة أن الدين المذكور تم الحصول عليه بحوالي 50 سنتا للدولار الواحد، وهو ظرف سيكون له تأثير سلبي على بورتوريكو في السنوات الأربعين القادمة.

90 - وقد تفاقمَت الحالة الاقتصادية الخطيرة بسبب الأزمة الناجمة عن الزلازل التي تؤثر على الجزء الجنوبي الغربي من بورتوريكو في مدن بونسي، وغوانيك، وغوايانيا، وبينويلاس، وأوتوادو. وفي 7 كانون الثاني/يناير 2020، تعرضت بورتوريكو لزلزال بلغت قوته 6,4 درجات أعقبه زلزال بلغت قوته 6,0 درجات في وقت لاحق من صباح اليوم نفسه. ومنذ ذلك الحين، ما برحت بورتوريكو تشهد هزات ارتدادية في كل يوم. وتشرد نحو 3 000 أسرة بسبب فقدان منازلها. وفي مدينة يوكو وحدها، لحقت أضرار بـ 3 500 منزل، ما يمثل 22 في المائة من منازل المدينة. وأفاد خوسيه ألأميدا، وهو أستاذ في جامعة بورتوريكو في ماياغوز، أن الزلزال يمكن أن يؤدي إلى خسائر اقتصادية قدرها 90 مليون دولار يوميا. وفي غضون 15 يوما، يعني ذلك آثارا قدرها 1,356 بليون دولار، أي ما يعادل 1,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكما ورد في

Agencia EFE, "Auguran un crecimiento económico en Puerto Rico para el 2019", *Primera Hora*, (9)

.31 December 2018

صحيفة *El Nuevo Día* في 13 كانون الثاني/يناير 2020، تعرضت المدن الجنوبية بالفعل لأضرار تقدر بمبلغ 460 مليون دولار من جراء الزلازل، وقد استمرت الهزات.

دال - التطورات الإقليمية

91 - في الإعلان الذي اعتمدته مؤتمر القمة الخامس لجماعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، الذي انعقد في بونتا كانا، الجمهورية الدومينيكية، في 25 كانون الثاني/يناير 2017، أعاد رؤساء الدول والحكومات تسليط الضوء على الطابع الأمريكي اللاتيني والكاريبي لبورتوريكو، وأكدوا مجدداً، بعد أن أحاطوا علماً بالقرارات التي اتخذتها اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو، أنّ المسألة تمّ جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي السياق نفسه، أثّروا على قرار الولايات المتحدة الحديث العهد آنذاك بالنعو عن القيادي المناصر للاستقلال، السيد لوبيز ريبيرا. والتزمت البلدان الأعضاء في الجماعة بمواصلة العمل، ضمن إطار القانون الدولي وخصوصاً ضمن إطار قرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، على جعل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خالية من الاستعمار والمستعمرات.

92 - وأقرّ الإعلان الختامي الذي اعتمدته رؤساء دول وحكومات التحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية، في اجتماعهم الذي عُقد في هافانا في 14 كانون الأول/ديسمبر 2014، بالطابع الأمريكي اللاتيني والكاريبي لبورتوريكو، وأكّد مجدداً على أنّ استقلال بورتوريكو التام وإنهاء استعمارها يشكلان مسألة تحظى باهتمام كبير من قبل البلدان الأعضاء في البديل البوليفاري.

رابعا - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة

ألف - لمحة عامة

93 - تتمسك الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1953 بموقف ثابت بشأن مركز بورتوريكو وإزاء اختصاص هيئات الأمم المتحدة بدراسة هذا المركز بموجب أحكام القرار 748 (د-8) الذي أعفت الجمعية العامة بمقتضاه الولايات المتحدة من التزاماتها طبق الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة. وما فتئت الولايات المتحدة تؤكد أن بورتوريكو قد مارست حقها في تقرير المصير وأنها حصلت على الحكم الذاتي الكامل وأنها قررت بحرية وبطريقة ديمقراطية الدخول في ارتباط حر مع الولايات المتحدة، ومن ثم فإن النظر في مركزها يقع خارج نطاق اختصاص الأمم المتحدة.

94 - والآراء التي أعربت عنها السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية لحكومة الولايات المتحدة: السلطة التنفيذية عن طريق البيانات التي أدلت بها السيدة ساهارسكي أمام المحكمة العليا للولايات المتحدة في قضية *سانشيز فالي*، والسلطة القضائية عن طريق قرار المحكمة العليا في قضية *سانشيز فالي* (انظر الفقرتين 37 و 38 أعلاه)، والسلطة التشريعية عن طريق سنّ قانون الرقابة والإدارة والاستقرار الاقتصادي لبورتوريكو وتشكيل مجلس الرقابة والإدارة المالية، هي آراء تتعارض مع البيانات التي مفادها أن بورتوريكو نالت الحكم الذاتي الكامل ومع البيانات التي قدمتها الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة في عام 1953 (انظر الفقرات 13 و 19 و 20 و 21).

95 - وقد اعترضت قوى بورتوريكو المؤيدة لإنهاء الاستعمار ونيل الاستقلال على التأكيد الوارد في الفقرة 93 أعلاه. ففي الفقرة 9 من القرار 748 (د-8) أعربت الجمعية عن تأكيدها بأنه سيتم إيلاء

الاعتبار الواجب في حال رغبة أحد طرفي الارتباط المتفق عليه اتفاقاً متبادلاً في تغيير أحكام ذلك الارتباط.

96 - وترد المعلومات عن الإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن بورتوريكو قبل عام 1974 في تقرير المقرر لعام 1973 (A/AC.109/L.976) وفي التقارير اللاحقة.

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة

97 - في الجلسة الأولى المعقودة في 21 شباط/فبراير 2019، قررت اللجنة الخاصة، باعتمادها المقترحات المتصلة بتنظيم العمل التي تقدم بها الرئيس (انظر A/AC.109/2019/L.2)، أن تناقش البند المعلن "قرار اللجنة الخاصة المؤرخ 18 حزيران/يونيه 2018 بشأن بورتوريكو" وأن تنظر فيه في جلساتها العامة.

98 - وفي الجلسات الثالثة والخامسة والسادسة المعقودة في 17 و 24 حزيران/يونيه 2019، وجّه رئيس اللجنة الخاصة الانتباه إلى عدد من الرسائل الواردة من منظمات طلبت من اللجنة أن تستمع إليها بشأن موضوع بورتوريكو. ووافقت اللجنة الخاصة على هذه الطلبات، واستمعت إلى عدد من ممثلي المنظمات المعنية في جلساتها الخامسة والسادسة اللتين عُقدتا في 24 حزيران/يونيه (انظر A/AC.109/2019/SR.5 و A/AC.109/2019/SR.6). وفي الجلسة الخامسة، وجه الرئيس الانتباه إلى تقرير أعده مقرر اللجنة الخاصة (A/AC.109/2019/L.13).

99 - وفي الجلسة السادسة، عرض ممثل كوبا، أيضاً باسم الاتحاد الروسي وأنتيغوا وبربودا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والجمهورية العربية السورية وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) ونيكاراغوا، مشروع القرار A/AC.109/2019/L.7.

100 - وفي الجلسة السادسة أيضاً، أدلى ببيانات ممثلو كل من جمهورية فنزويلا البوليفارية (باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبصفتها الوطنية)، وكوبا، والجمهورية العربية السورية، ونيكاراغوا، والصين، وجمهورية إيران الإسلامية (انظر A/AC.109/2019/SR.6). وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/AC.109/2019/L.7 بدون تصويت. وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل كوبا ببيان.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

101 - لم يُعرض على الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين أي مشروع قرار بشأن هذه المسألة لكي تتخذ إجراءً بشأنه.